فلسفة الأمن والدفاع في سياسة الجوار الأوروبية

د.عبد الرفيق كشوط.

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل-

rafikkechout18@hotmail.com

تاريخ الاستلام:2016/08/05 تاريخ القبول:2016/12/12

الملخص

شكلت السياسة الاوروبية للجوار احد الابعاد السياسية و الاستراتيجية التي تقوم عليها فلسفة الامن و الدفاع في الاتحاد الاوروبي، ونظرا لأهمية الجوار لبناء هذه الفلسفة فقد عكفت دول الاتحاد الاوربي على اشراك جميع الفاعلين الجهويين في بناءها على الاقل في جانب التنفيذ؛ وتعد كل من روسيا وتركيا والضفة الجنوبية الغربية للمتوسط أحد اهم الفاعلين الجهويين في بناء اي سياسة امنية ودفاعية للاتحاد الاوربي غير أن تعامل هذا الاخير مع هذه الدول كان متباينا ومختلفا في كثير من الجوانب، وعلى هذا الاساس تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة تقصي وتتبع تفاعل الفلسفة الاوربية للامن و الدفاع مع دول التماس المباشر المذكورة سابقا، كما تحاول أيضا تبيان أوجه الاختلاف في تعاملها مع هذه الدول التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في السياسة الاوروبية للامن و الدفاع، ضف إلى ذلك محاولة فهم ردود الافعال الصادرة عن هذه الدول تجاه هذه الفلسفة إما في شقها الداعم أو في شقها الممانع والمعرقل وحتى الرافض.

Abstract:

The European policy of neighborhood has formulated one of the political and strategic dimensions underlying security and defense perspective in the European Union. Due to the importance of neighborhood in building this perspective, EU countries have dwelled to involve all regional actors in the implementation process. Although Russia, Turkey, and the South- western side of the Mediterranean are the most important actors in the construction of the EU security and defense policy, the way the EU dealt with these countries has been uneven and different in many aspects. On this basis, the present paper aims to investigate on how the European perspective of security and defense interacted directly or indirectly with the aforementioned countries. Also, it tries to illustrate the differences in EU dealings with these countries which, directly/ or indirectly,

affect the European security and defense policy. In addition, this paper seeks to understand the reactions of the said countries towards this perspective either as major supporters, or disrupters, or even rejecters.

المقدمة

إن الحديث عن الفلسفة الأمنية الأوروبية للأمن و الدفاع ببعدها الإقليمي تدفعنا للحديث عن سياسة الجوار الأوروبية التي تعد الإطار العام لبناء المساعي الأمنية والدفاعية الأوروبية على المستوى الخارجي الإقليمي، هذه السياسة هي في الحقيقة السياسة الرئيسة للاتحاد الأوروبي منذ إنشائه وحتى الآن خاصة وأنها تهدف إلى بناء وتعزيز الأمن والاستقرار في المناطق الجوارية للاتحاد الأوروبي التي ركزت عليها الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لسنة 2003 والتي أكدت أيضا على ضرورة وجود جوار مستقر وآمن للاتحاد، وعلى الرغم من كونها غير مصممة لمنع النزاعات والحروب إلا أن آلياتها تقود نحو جعل المناطق المجاورة والمتاخمة لها على درجة عالية من الاستقرار والأمن، غير أن المتتبع لمسار الاندماج والتكامل الأوروبي يرى بأن هذه الأخيرة كانت تتمتع بقبول واضح في الساحة الدولية والإقليمية خاصة منها الجوانب الاقتصادية، إلا أن تدعيم هذه الجوانب بآلية أمنية وعسكرية قد أثار العديد من المواقف المتباينة والمتعارضة والمتوجسة من المساعي الأوروبية هذه خاصة منها الواقعة على التماس الجيواستراتيجي لأوروبا.

فمنذ تاريخ الإعلان عن "الاتحاد الأوروبي" أعيد على الساحة الأوروبية طرح مسألة الأمن والدفاع المشترك كاستراتيجية ترمي إلى الاستقلال التدريجي عن المظلة الأطلسية، ونظرا للموقع الجيوسياسي الهام لأوروبا، والذي رسم تاريخها الماضي وتاريخ الكثير من مناطق العالم، فإنه ممّا لا شكّ فيه أن سعيا كهذا متعلق بصياغة جديدة للأمن والدفاع على مستوى القارة، قد أحدث مواقف متباينة تحولت في بعض الأحيان إلى

ردود أفعال خاصة من تلك الدول التي هي على تماس جيوسياسي مباشر مع أوروبا كروسيا وتركيا والضفة الجنوبية الغربية للمتوسط.

من هذا المنطلق تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة تتبع انعكاسات الفلسفة الأمنية والدفاعية الأوروبية على العلاقات الجوارية الأوروبية، حيث قمنا بتقسيم الدراسة إلى العناصر التوجيهية على النحو التالي:

1- روسيا: عدو لابد من التعاون الأمني معه:

لقد أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي تحولات جد عميقة على الخريطة الجيوسياسية لأوروبا خاصة على مستوى شرقها، أين ظهرت روسيا كوريث للاتحاد المنهار في العديد من المجالات الجيواستراتبجية والسياسية والعسكرية خاصة منها السلاح النووي.

وقد ألقت هده التحولات بتأثيراتها على الساحة الأوروبية خاصة في تغير المدركات الأمنية في العلاقات الجوارية مع روسيا خصوصا أنه ومع بداية التسعينيات قد تغيّرت البنية الاستراتيجية الأوروبية؛ حيث تمحورت هذه التغيّرات حول ثلاث مظاهر أساسية والتي كانت من جهة أخرى من الاهتمامات الأمنية الروسية أي أن ما حدث هو إعادة هيكلة الأمن والدفاع على المستوى الأوروبي والروسي معا، هذه المظاهر تمثلت بالأساس في:

- سحب روسيا لقواتها من وسط أوروبا ممّا غيّر بشكل نهائي التصور الكلاسيكي لطبيعة التهديد العسكري الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة. (Baranovsky, 1995, p. 33)
- كل المسائل المتعلقة بتوازن القوة في القارة (مراقبة التسلح ومحدودية القوات العسكرية والتسلح في أوروبا والحد من الانتشار النووي) بقيت مرهونة بالموازنة

التقريبية بين الجوانب السياسية والجوانب العسكرية، والتي كانت خاضعة للغياب النسبي لمخاطر الهجوم الفجائي.

- التراجع النسبي للقوة الروسية؛ حيث أصبحت غير قادرة على المواجهة مع الناتو أو حتى التدخل في مهام المحافظة على السلم نظرا لتراجع الاقتصاد الروسي الذي كان في أشد حالات الانهيار وبالتالي أشد اعتمادا على الدعم الخارجي، كما أن تداعيات انتقال السلطة من" غورباتشوف "إلى" يلتسين " وانهيار مكانة الحزب الشيوعي قد ألقى بتأثيراته على القوة العسكرية الروسية التي لم تعد الضامن الرئيس في تغليب موازين القوة داخليا نتيجة الضعف الذي كانت تعاني منه آنذاك (Baranovsky, 1995, p. 34)

زيادة على ذلك نجد أن دول أوروبا الشرقية التي تحررت من السلطة المركزية في موسكو-عبر حلف وارسو- كانت أقرب ما تكون إلى تقبل خارطة أمنية وسياسية جديدة وفق التصورات الغربية – توسيع "حلف شمال الأطلسي" مثلا- ممّا سهّل عملية التوسع شرقا لكلّ من "الحلف الأطلسي" و"الاتحاد الأوروبي".

ومع استمرار هذا التوسع جعل روسيا على تماس مع منطقة نفوذ الحلف الأطلسي، مما ولّد لديها شعورا بالخطر على مصالحها، ومع ذلك فهي لم تعارض هذا التوسّع كما أنها لم ولن تسمح بتعرض مصالحها للتهديد، وعلى هذا الأساس تم فتح الحوار الروسي-الأطلسي بخصوص التعاون في المجال العسكري، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من التسلح، وإعادة هيكلة الدفاع وكل هذا في إطار عملية الشراكة من أجل السلام.

إن عمليات التوسّع هذه سواء على المستوى الأطلسي أو المستوى الأوروبي لا يمكن بأي حال من الأحوال ألاّ تكون لها صلة أمريكية ممزوجة بالمصالح، فمن جهة نجد

الولايات المتحدة قد سارعت لعقد اتفاقية الحد من التسلح النووي البعيد المدى التي تضمن تحقيق المصالح الأمريكية أكثر من الروسية، ومن جهة أخرى نجدها تسعى إلى/وتدعم عودة القوة الروسية في المنطقة الأوروبية بما لا يستبعد استعادة دور موسكو في خارطة السياسة الأمنية الأوروبية، حيث لم يكن ذلك دعما لموسكو نفسها وإنما دعما لتجديد حالة "المواجهة" وبالتالي الإحساس الأوروبي الدائم بوجود خطر خارجي، يحدد بدوره الإحساس بالحاجة إلى الحليف الأمريكي. (Aggarwal,2000, pp. 63-82)

ومن معالم هذه السياسة الأمريكية نجد:

- الدعم الأمريكي لاسترجاع الهيمنة الروسية في وسط "آسيا" مع فتح الباب أمام التحرك الأمريكي اقتصاديا وماليا في المنطقة، مما أثار مخاوف الدول الأوروبية الشرقية كبولندا والمجر من عودة الهيمنة الروسية.
- دعم روسيا لمواصلة احتكارها أسلحة الدمار الشامل وهذا لتشكل خطرا دائما وكامنا للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يجعل استغناء هذا الأخير عن الحليف الأمريكي أمرا غير وارد.

كما انطوت الجهود الأمريكية الرامية إلى زيادة الخطر الروسي في المنطقة على السعي إلى الإيقاع بين الألمان والأوروبيين و التلويح بخطر العدو البديل، ثم تجديد مفعول خطر نكسة روسية محتملة، بل إلى الدخول في اتفاقيات مع روسيا للحد من التسلح النووي بعيد المدى دون أن تشمل الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي تمثل خطرا على أوروبا وليس على الولايات المتحدة. (Allison and Blackwill, 2011, p. 25)

وبعد اندلاع حرب البلقان (1992-1995) التي عكست عدم الثقة و القدرة بين الدول الأوروبية في التعامل معها اتضح جليّا الدعم الأمريكي لروسيا للعودة إلى

المساهمة في الخارطة الأمنية الأوروبية، وذلك بالنظر إلى مجموعة من المعطيات الثابتة آنذاك و منها:

- علاقة روسيا بصربيا إيديولوجيا.
- عدم المخاطرة بالتدخل العسكري سواء أطلسيا أو دوليا دون توقع رد فعل روسي شديد القوة.
- أن قضية البلقان بقيت منذ انهيار الاتحاد السوفييتي خارج نطاق التأثير الروسي، إذ أن التعامل مع الأحداث يقتضي الدخول إلى الأراضي الأوروبية، ورغم أن التدخل العسكري كان ذو دواع مقنعة إلا أن واشنطن قد ساهمت بنقل هذه القضية من ساحتها الأوروبية إلى ساحة الأمم المتحدة، وذلك لتمكين موسكو تلقائيا من الدخول مباشرة في صناعة قرار الحرب والسلام في المنطقة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالثغرة الرئيسية لعودة موسكو إلى المشاركة في رسم معالم الخارطة الأمنية في أوروبا.(Cross, 2001, pp. 20-3)
- والواقع أن من أهم ما يركّز عليه الأوروبيون في مسار بحثهم عن هوية أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة هو تأكيد رغبتهم في خارطة أمنية مستقلة لأوروبا بمشاركة روسيا وليس بتحييدها أو ضدّها، خاصة مع قدرتها على اعتراض العديد من المواقف الأمريكية "الاستعراضية" التي قد تثير التوتر بين الأوروبيين و"المارد النووي المتاخم". (Allison & Blackwill. p.26)
- ونظرا لأن روسيا لا تبعد عن "الاتحاد الأوروبي" إلاّ بحوالي 1500 كلم، و التي ستتقلص بانضمام دول أخرى كانت تنتمي للمعسكر الشرقي السوفييتي، فإن هذا الأخير لن يهملها في حالة ما إذا توصل إلى إنشاء منظومة أمنية و دفاعية أوروبية مستقلة عن حلف الناتو ،لأنه يعتبر روسيا في سياستها الخارجية وجها من أوجه

الأمن الأوروبي وذلك لما تشكله من ثقل استراتيجي، سواء فيما يتعلق بتهديدها للأمن الأوروبي أو على العكس من ذلك باعتبار إمكاناتها العسكرية الضخمة التي يمكن أن تساهم في الدفاع عن أوروبا، أو لما تشكله من تغير لموازين القوة في حالة حدوث صدام إذا ما ساندت طرفا على حساب الآخر، وهذا ما عبّر عنه "جورج روبرت سون"

- الأمين العام لحلف الأطلسي- بقوله: "إننا نحتاج إلى تحريك العلاقات بين الحلف وروسيا والهندسة الأمنية الأوروبية الجديدة، فالهندسة الجديدة للأمن الأوروبي لا يمكن أن تبنى من دون روسيا، لذلك فإن الاستئناف الجديد والسريع لكل نشاطات البرنامج التوسعي للحلف سيجعل روسيا تخدم مصلحة العالم بأسره". ,1995, (Baranovsky p.33)

وبعد مجيء الرئيس" بوتين"عرفت العلاقات الروسية – الأوروبية نقلة نوعية جديدة حيث تمت المصادقة على مسودة تقضي بإعادة التوازن بين روسيا والحلف الأطلسي و "الإتحاد الأوروبي"، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى أن روسيا ترمي إلى إعادة النفوذ الأوروبي في القارة مكان النفوذ الأمريكي.(Facon, 2002, p.03)

وبعد إعلان "الاتحاد الأوروبي" رغبته في إقامة منظومة أوروبية للأمن والدفاع عملت روسيا على تطوير هذه العلاقة بشكل يضمن نوعا من توزيع الأدوار، (Facon,2002, p. 3) والذي لا يمكن نفي الطابع المصلحي الروسي من ورائه والمتمثل في الأهداف الاستراتيجية الروسية التي تسعى إلى تحقيقها بتعميق الحوار مع الأوروبيين بما يشمل المسائل الأمنية والعسكرية، و لم لا الانضمام إليه مستقبلا، حيث سيجعل لروسيا دورا استراتيجيا في تواجد وانتشار قوات الناتو والقوات العسكرية الأوروبية في

بلدان أوروبا الشرقية المنضمة حديثا للاتحاد والتي كانت بمثابة عازل لكلا الطرفين - الروسي والأوروبي الغربي- عندما كانت تحت المظلة السوفياتية.

وعلى هذا الأساس سعت القيادة الروسية خلال زيارة الرئيس "فلادمير بوتين" سنة 2000م لعدد من الدول الأوروبية إلى إقناعها بإقامة منظومة أمنية أوروبية مضادة للصواريخ تشترك فيها روسيا، وببناء مركز مراقبة إقليمي مضاد للصواريخ بموسكو وكيف سيتم إشراك روسيا في هذه المنظومة من خلال خلق علاقة أمنية جديدة معها تبتعد عن هاجس الخوف إلى دواعي المساهمة الفعالة المبنية على الشفافية والثقة والعمل على تجنب حرب تقليدية أو نووية في أوروبا. (Richard ,2009 , p .7)

إن النظرة الأوروبية لإشراك روسيا في معادلة الأمن والدفاع الأوروبي تهدف إلى الحد من النفوذ الأمريكي في أوروبا وهذا مسعى فرنسي ألماني بالأساس، من جهة أخرى نجد روسيا من جهتها تسعى إلى نفس الهدف الرامي للعمل على إنشاء دفاع أوروبي والتعجيل بقيامه حتى يتسنى لها الانضمام إليه كهدف بعيد في الإستراتيجية الروسية الهادفة إلى تقليص التواجد الأمريكي في أوروبا الموسعة. (Moshes, 2011, p. 97)

إن سياسة "الاتحاد الأوروبي" الرامية إلى التوسع شرقا ستجعله على مشارف روسيا و الحدود الجنوبية الغربية لروسيا، وهذا سيحتم على دوله إشراك روسيا في القضايا العسكرية، وهو عامل هام في خطط الاتحاد للتوسع شرقا وذلك خشية إحراج روسيا، فهو يحاول دائما حساب خطواته تجاه الشرق قصد إبقاء روسيا دولة لا تعارض "الاتحاد الأوروبي" سواء في مسائل السياسة الخارجية أو المسائل الأمنية والعسكرية. (Facon, 2002, p. 4)

كما كان لأحداث 11 سبتمبر2001 تأكيدا واضحا لمصلحة روسيا بأن تطوّر تعاونها مع دول أوروبا الغربية في المجال العسكري و الأمني سواء في إدارة الأزمة مدنيا

وعسكريا، أو جعل هذا التعاون معلوماتيّا على مستوى المخابرات وتبادل المعلومات، أما على المستوى الأوروبي فالأمر لا يختلف كثيرا بالنظر من زاوية المصلحة؛ ذلك أن القدرات العسكرية الأوروبية حتما ستكون ضعيفة بتهميش القوة الروسية و على هذا فإن التعاون بين الطرفين سيكون ذا فائدة أكبر إذا كان المدخل مدخلا أمنيا. (Facon, 2002, p. 4)

خلاصة القول أن التحولات السياسية و الجيواستراتيجية التي حصلت في القارة الأوروبية والتي رافقت انتهاء الحرب الباردة بدّلت المدركات الأمنية الأوروبية في العلاقة الجوارية مع روسيا، لذلك فالمعطيات التي برزت في هذه العلاقة كانت قائمة إما على التهديد أو على المصلحة بين الطرفين، كما لا يمكن إهمال بحث كلا الطرفين عن إحداث نوع من التوازن بين كل الفاعلين في المنطقة، خاصة وأن عملية التوسّع التي يقوم بها كل من الاتحاد الأوروبي والناتو ومن وراءها الولايات المتحدة قد ساهمت في خلق نوع من اللاتوازن بين الأطراف و هو الأمر الذي جعل على الأقل روسيا في موقف المتحفظ على كل سياسات الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة التي تعتبر منطقة نفوذ تقليدية لروسيا.

2- مكانة تركيا في مقاربة الاتحاد الأوروبي الأمنية و الدفاعية: قبول في الحلف ورفض في الاتحاد: إن التساؤل حول دور تركيا في التوازنات الدولية والإقليمية خاصة الأوروبية أساسيّ جدا؛ كونها تكتسي أهمية بالغة فيها خاصة لذا تمّ فتح مفاوضات انضمام تركيا إلى "لإتحاد الأوروبي" بهدف كسب ورقة رابحة لضبط هذه التوازنات - مع أن "الاتحاد الأوروبي" طالما رفض الطلب التركي حول ذلك-، إلا أن هذا صاحبه نقاش واسع داخل "الاتحاد الأوروبي" على مختلف مستويات صنع القرار بين مدافعين ومعارضين؛ فإذا كان منطلق التيار المعارض قيميا ثقافيا على اعتبار التخوف من أن هذا الانضمام يعني دخول تجمع سكاني كبير- بحجم الشعب التركي- مختلف في

عمومه من حيث قيمه وثقافته ودينه عن المجتمع الأوروبي ممّا قد يهدد بإمكانية تمييع المنظومة القيمية الأوروبية، ولو على المدى البعيد إضافة إلى كونها غير مستقرة بحسب المعارضين، فإن تيار المدافعين قد انطلق من توجه اقتصادي بالأساس حيث اعتبر أن دخول تركيا سيوسّع الفضاء الاقتصادي الأوروبي ويساهم في تقويته لاعتبارات حجم السكان وسعة السوق. (Barysch, Everts, and Grabbe, 2005, p. 3)

وإذا كان البعد الاقتصادي قد تصدر المواقف والطروحات المدافعة عن انضمام تركيا، إلا أن البعد الجيواستراتيجي، لم يغب عن هذا؛ إذ يؤكد أصحاب هذا التيار على أهمية انضمام تركيا من منظور إشكالات عالم اليوم (التكتلات وتوسيعها)؛ فانضمام تركيا إلى "الاتحاد الأوروبي" يمكّن لهذا الأخير أن يساهم أكثر في التصدي وكبح التوترات والمشاكل التي تهدّد المنطقة وكذا ضبط الوضع الجيواستراتيجي إقليميا، فانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي يعني، أن يكون هذا الأخير على تماس مع الحدود العراقية وإيران و سوريا، و كذلك جورجيا و أرمينيا، ومع مثل هذه الحدود فإن الاتحاد الأوروبي يكون على تحكم كبير فيما يجري على هذه المناطق. (Barysch, Everts & Grabbe, 2005, p. 5)

فمن وجهة النظر الإستراتيجية تعتبر تركيا عضوا مهمّا في الحلف الأطلسي خارج "الاتحاد الأوروبي"، ممّا أهلها دائما أن تكون في خط الدفاع الأول عن أوروبا، خاصة أثناء الحرب الباردة إذ أنها كانت بمثابة العازل بين دول أوروبا والاتحاد السوفييتي (Gönül, 2003)، وعلى هذا الأساس فقد تم التطرق إلى وضع تركيا وست دول أخرى أعضاء في الناتو في قمة "فيرا Vira" التي انعقدت بتاريخ 18جويلية2000، على أنه من المنتظر أن تقدّم تركيا مساهمات عسكرية ايجابية للتوجهات الأوروبية ولكن في إطار اهتمامات ومصالح كلا الطرفين، حيث تحمل هذه المساهمات أهمية بالغة من حيث

تقديمها فوائد للأطراف من زاوية حماية المصالح المتبادلة. (Le soutien du service de l'éducation permanente de la communauté Française, 2009, p. 2)

بالنسبة إلى نظرة "الاتحاد الأوروبي" لتركيا كشريك عسكري فقد شهدت تطورا خاصة منذ قمة "نيس" عام 2001 التي حدّدت التصور الإدماجي الذي يبيّن العلاقة ذات الطابع العسكري مع "الاتحاد الأوروبي"، والذي تركز في ثلاث نقاط أساسية تحدد بدورها مساهمة تركيا في السياسة الأوروبية للأمن والدفاع:

1- تنسيق التصورات العسكرية فيما يخص المسائل الأمنية ذات الاهتمام المشترك.

2- مشاركة الدول غير الأعضاء في "الاتحاد الأوروبي" بما فيها تركيا، بصفة مراقبين في الدورات العسكرية التي يقوم بها هذا الأخير.

3- قبول المقترحات الرامية إلى تطوير مساعي "الاتحاد الأوروبي" في الاستقلال العسكري عن الناتو، سواء كانت سياسية لإصلاح القدرات العسكرية أو ميدانية لتطوير المؤسسات العسكرية وعمل الفرق. (Gönül, 2003)

كما تعتبر تركيا مدخلا آخر لتحديد طبيعة العلاقات عبر الأطلسية التي باتت تكتسي أهمية بالغة بعد طرح فكرة توسيع الحلف الأطلسي أين تعارض الطرح الأمريكي مع الطرح الأوروبي حول المسألة، هذا الأخير الذي يركز على أن تتم عملية التوسيع هذه بالتوافق مع عملية توسيع "الاتحاد الأوروبي"، وهنا يطرح وضع تركيا تحديدا باعتبارها الدولة العضو في الحلف خارج الاتحاد، التي ستؤثر على المسائل الأمنية والدفاعية الأوروبية، فبدلا من أن تؤثر تركيا بشكل مباشر في الدفاع و الأمن الأوروبي من خلال الناتو نجد أن "الاتحاد الأوروبي" قد عرقل هذا من خلال فتح المفاوضات مع تركيا للانضمام إليه الأمر الذي يحد من المعارضة التركية للتميز العسكري الأوروبي(Müftüler-Bac, 2000, p. 493)

ومع هذا فان التأثير التركي غير المباشر على الدفاع الأوروبي واضح وذلك من خلال المعارضة الأمريكية للمساعي الأوروبية عبر "أنقرة" حيث عدّدت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث شروط أساسية لدعم المبادرة الأوروبية هي:

1- تحسين القدرات الدفاعية الأوروبية الذاتية برفع الإنفاق .

2- ربط الدول غير الأعضاء في "الاتحاد الأوروبي" والأعضاء في الحلف الأطلسي بشكل شامل في الصيغة الأمنية والدفاعية الأوروبية وخصت تركيا بالذكر.

3- عدم السماح بوقوع شرخ في العلاقة القائمة عبر ضفتي الأطلسي. (Gasparini, 2006, p. 57).

هذا الأمر أُخذ جديا بالنسبة للاتحاد الأوروبي – بغض النظر عن الضغوط- فاستبعاد تركيا من الأمن والدفاع الأوروبي سيكون غير منطقي لدولة لعبت دورا حيويا في الدفاع عن أوروبا خلال الحرب الباردة من خلال الناتو، كما أنه لا يمكن للطموحات الأمنية الأوروبية أن تمنع تركيا من لعب دورها الدفاعي الحيوي الذي أهلها له موقعها السياسي والجغرافي و الجيواستراتيجي، وهذا ما نلمسه من خلال استعمال "الاتحاد الأوروبي" لوسائل الحلف الأطلسي التي تتشكل أيضا من القوات التركية، بمعنى أخر مشاركة تركيا في الدفاع عن الاتحاد الأوروبي وبمعنى أدق المشاركة التركية في الأمن والدفاع الأوروبي، (Müftüler-Bac, pp. 493- 4) و هذا بعد أن تم تجاوز الخلافات المثارة حول هذه النقطة.

بالإضافة إلى ذلك فإن المساهمة التركية في الأمن والدفاع الأوروبي مرهونة أيضا بحل الخلاف الدائم بين تركيا واليونان- العضو في "الاتحاد الأوروبي" – ، هذه القضية التي طالما أثرت على مساعي توطيد العلاقات بين تركيا و"الاتحاد الأوروبي" نظرا لمعارضة اليونان خاصة وأن القرارات الأوروبية تخضع لقاعدة الإجماع. (Müftüler-Bac, pp. 493- 5)

إن الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا في الدفاع الأوروبي فرضت على "الاتحاد الأوروبي" إشراك أنقرة في هذه المعادلة، ففي نهاية سنة2001 قدّم "الاتحاد الأوروبي" دفعا هاما للعلاقات العسكرية مع تركيا، بإعطائه ضمانات سياسية بعدم تدخل القوات الأوروبية للتدخل السريع في المناطق الجيواستراتيجية لتركيا خاصة في بحر "ايجه"، أو في حالة اصطدام دولتين في الحلف الأطلسي، - تركيا واليونان- وإشراك تركيا في العمليات العسكرية التي يقوم بها "الاتحاد الأوروبي" في حالة وجود مصالح مشتركة، ومن جهتها قدّمت تركيا ضمانات بعدم معارضتها للتوجهات الأوروبية الدفاعية من خلال الناتو (Yilmaz, 2006, p. 60.)

هذا ما فسّر فيما بعد المشاركة التركية الفعلية في التعاون الأوروبي في مجال التسلح والبرامج الرامية لزيادة التسلح الأوروبي، خاصة مشاركتها في "مجموعة التسلح لأوروبا الغربية" (GAEO) نظرا لأن هذا التعاون يتم بين أعضاء "الاتحاد الأوروبي" والحلفاء الأوروبيين في الحلف الأطلسي غير الأعضاء في "الاتحاد الأوروبي"، والرامي إلى التعاون لخدمة الأهداف الجماعية في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع والتي ستطوّر بدورها كل من قدرات الحلف الأطلسي و"اتحاد أوروبا الغربية".

إن المتتبع لسير الوقائع المحدّدة للعلاقة بين تركيا و"الاتحاد الأوروبي" وفتح المفاوضات بهذا الصدد ثم وصولا إلى إمكانية المشاركة العسكرية التركية في المسائل لأمنية والدفاعية الأوروبي، يرى أن تركيا قد قدمت تنازلات ضخمة مقابل ذلك، وهذا نظرا لعدم تقبل الاتحاد الأوروبي لتركيا كعضو كامل الصلاحية ذلك أن الاتحاد الأوروبي ينظر لتركيا على أنها في كلا الحالتين – بانضمامها أو بعدمه- تشكل خطرا على الاتحاد الأوروبي لما تشكل تركيا من ثقل في هذا الأخير، ويمكننا أن نرصد أسباب الرفض الأوروبي لها فيما يلي:

- الثقل السكاني التركي: حيث تعد تركيا أسرع بلد في النمو السكاني وانضمامها للاتحاد سيجعلها أكبر من كل الأعضاء من حيث التعداد السكاني ولأن قاعدة التصويت في الاتحاد الأوروبي تعتمد على عدد السكان فإن تركيا سيكون لها الثقل الأوفر في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وهو ما يخيف الدول الأقل سكانا في الاتحاد، ضف إلى ذلك أن معظم سكان تركيا هم شباب و بالتالي سيقلصون من حجم القوى العاملة للإتحاد الأوروبي خاصة مع تركيزه على تشبيب القطاعات الإنتاجية فيه.

- أن تركيا تمتد بين أوروبا و أسيا وأن انضمامها يعني تميع الحيز الجغرافي للنادي الأوروبي خاصة مع وجود بند في معاهدة الاتحاد الأوروبي ينص على أن يبقى الاتحاد في حدوده الجغرافية الأوروبية.(Barysch, Everts & Grabbe, 2005, p. 13)

- أن انضمام تركيا للاتحاد سيجعل من هذا الأخير على تماس مع المناطق غير المستقرة في الشرق الأوسط وهو ما يزيد من أعباء الاتحاد الأوروبي الخارجية. (Barysch, Everts & Grabbe, 2005, p. 13)

- أن تركيا تعتبر لدى الاتحاد الأوروبي أكبر معبر لتهريب المخدرات والبشر وبالتالي وجب الإبقاء على الحدود المغلقة معها لمحاربة الظاهرة بدلا من فتحها. (Barysch, Everts & Grabbe, 2005, p. 13)

رغم هذا يمكن القول أن تركيا تشكل وجها مهما من أوجه الأمن الأوروبي، وأنها دولة لابد منها بالنسبة للأمن والدفاع الأوروبي، غير أن التساؤل المطروح حول ما إذا كانت تركيا يمكن أن تكون – رغم التنازلات - قوة ردع أطلسية ودولة من دول المحور الأمريكي من جهة وعضوا في "الاتحاد الأوروبي" وقوة عسكرية فيه وأحد صانعي التوجهات الأوروبية الأمنية من جهة أخرى ؟، نقول أن الإجابة المنطقية لهذا التساؤل هي **"لا يمكن"** لأن "الاتحاد الأوروبي" ومن بين الأسباب التي ينطلق منها المعارضون

للمساهمة التركية في الاتحاد الأوروبي هي أن تركيا مجرد مُعبّر عن السياسة الأمريكية التي تحاول التأثير دائما على "الاتحاد الأوروبي" بأطراف ثالثة تكون تركيا في هذه الحالة واحدة منها، الأمر الذي يصعّب من موقف تركيا في التوفيق بين لعب هذه الأدوار كلها في وقت واحد ممّا يعرقل بدوره مستقبلا إعادة مراجعة الدور الذي يمكن أن تلعبه في معادلة الأمن والدفاع الأوروبي، حتى مراجعته أمنيا أيضا بما يسمح للتأثير الأوروبي أكثر على تركيا وعدم الإذعان لأمريكا عن طريقها.

3- **الاتحاد الأوروبي والضفة الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط: مفارقة الإدراكات الأمنية المتباينة:** انطوت مباحثات "مسار برشلونة" التي جمعت "الاتحاد الأوروبي" مع شركائه من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط على دراسة العديد من المسائل السياسية والأمنية التي كانت تهدف إلى حماية العديد من المبادئ أهمها:

- احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والحق في ممارسة الحريات الأساسية.
- احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.
- عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول و الأطراف وحثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية.
- تقوية التعاون بين الدول لمحاربة الإرهاب وكل أشكال العنف.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.

بالإضافة إلى المشاركة الاقتصادية والمالية والمشاركة الاجتماعية والثقافية و الإنسانية (Barcelona declaration,27-28/11/1995)

لكن موازاة مع بداية هذا المسار الذي جمعه بالشركاء الجنوب-متوسطيين، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تشكيل قوة تدخل سريع سميّت بال "أوروفور" أي بصيغة التدخل كما رأينا سابقا، الأمر الذي أثار حفيظة الدول العربية في الجهة المحاذية

(المغرب والجزائر وتونس وليبيا) اتجاه هذه القوة وعن نشاطاتها المحتملة في المتوسط، كما اعتبرتها عملية إجهاضية لمشروع التقارب و الشراكة الأورو– متوسطي، وعلى الرغم من أن التحفظات الموجهة تجاه هذه القوة منطقية إلى حد ما، إلا أنها أيضا تعكس مدى عدم فهم الدول العربية للتغيرات الحاصلة على المستوى السياسي والأمني والاستراتيجي والعسكري في الحوض المتوسط بعد انهيار المعسكر الشيوعي. (عبد النور بن عنتر،1999، ص.29).

لقد كان موقف دول الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط حيال هذه الرؤى مبنيا على اعتبار أن المساعي الأوروبية الأمنية والدفاعية هي مساع أحادية الجانب، وبالتالي فالتدخل الأوروبي يكون أحاديا أيضا في الفضاء المتوسطي، الأمر الذي يعني إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية المغاربية وغيرها.

كما أن هذا الموقف استند كذلك على أن منطقة حوض المتوسط أو الفضاء المتوسطي تحتوي على مصالح مشتركة أمنية وسياسية، ممّا يستدعي تعميق الحوار المتوسطي بخصوص هذه المصالح، وبموجب أيضا أن هذه المصالح تتهددها مخاطر لا نظامية تقتضي إشراك جميع الفاعلين الجهويين المعنيين في الدفاع عن هذه المصالح، بشكل يضمن نوعا من الانسجام بين جميع الفواعل في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع في إطار مركب الأمن الإقليمي الذي يمثل الوعاء الأنسب للتعبير عن مجريات العلاقات الأمنية في المنطقة. (Boening , 2009, p. 5)

وبالنسبة للمواقف العملية تجاه الإعلان عن تشكيل "أوروفور" ، كانت ليبيا هي السبّاقة إلى التنديد بها حيث بدأت باتصالات بهذا الشأن مع الدول العربية المتوسطية؛ محذرة من انعكاسات هذا المشروع على الأمن العربي في المنطقة، إلا أن الأوروبيين لم يبدوا أي اهتمامات برد الفعل الليبي؛ بل اعتبروه سلوكا طبيعيا بسبب

الخلافات الليبية – الغربية، واتخذت تونس نفس الموقف من المشروع؛ حيث اعتبرت أن قرار إنشاء "أوروفور" كان أحاديّ الجانب أي دون استشارة دول جنوب المتوسط، وهذا ما يناقض الحوار الذي تمت مباشرته من خلال مسار برشلونة في نوفمبر1995، أما الموقف الجزائري فكان أقل انتقادا؛ حيث رأت بأن المبادرة بإنشاء القوة الأوروبية ليست جديدة، وأن الجزائر ستطلب توضيحات حول هذه القوة؛ وبما أنها تتولى التنسيق بين الدول العربية في إطار الشراكة الأورو- متوسطية فإنها ستدرس المسألة مع الجانب الأوروبي. (عبد النور بن عنتر،1996، ص.38)

لكن لماذا انتقدت دول الضفة الجنوبية الغربية المشروع الأوروبي هكذا؟ السبب يعود إلى أن الظرف لم يكن مواتيا للإعلان عن تشكيل "أوروفور" خصوصا أنه جاء في الوقت الذي شهدت فيه منطقة الشرق الأوسط توترا، لاسيما بين إسرائيل و سوريا، كما تزامن مع ربط إسرائيل بشبكة أقمار صناعية أمريكية للمراقبة العسكرية، وبالتالي بات في مقدور الجيش الإسرائيلي اكتشاف الأخطار المكانية والمهددة له، فضلا عن أن الشبكة الأمريكية هذه مزودة بقمر اصطناعي موضوع على ارتفاع 36 ألف كيلو متر فوق العراق مجهز بنظام رؤية يعمل بالأشعة تحت الحمراء، إضافة إلى تزويد سلاح الجو الإسرائيلي بالمعدات لربطه مباشرة بمركز المراقبة الأمريكية الموجود في "كولو رادو" الأمريكية، وإذا أضيف إلى كلّ هذا إنشاء قوة أوروبية كـ"أوروفور" فإن العالم العربي يصير محاصرا من كل جهة. (عبد النور بن عنتر،1996، ص.38).

وبعيدا عن هذا، فإن أهم سبب لرد الفعل العربي كان مبنيا على أساس التأثر والتأثير بهذا المشروع، وليس على أساس منظور تغيّر موازين القوة في المنطقة التي تبعت نهاية الحرب الباردة، بمعنى أن الرد العربي لم يع بعد معنى التغيرات الحاصلة في الساحة الجيوسياسية والعسكرية في المنطقة وأن رد الفعل هذا لم يكن منسجما مع

التغيرات التي لحقت ببيئته الأمنية وجواره الأوروبي بل كانت مجرد رد فعل غير واعي بكل هذه التغيرات.

زيادة على عدم قدرة الطرف العربي المغاربي في المساهمة في بلورة هذه التغيرات فإلى حدّ الآن لا تملك الدول المغاربية – الجزائر وتونس والمغرب –سياسة عسكرية تحدّد طبيعة العلاقات في المنطقة خاصة مع الاتحاد الأوروبي، ولكي يتحقق ذلك يجب على الأقل الحديث عن نوع من توازن القدرات العسكرية في المنطقة واشتراك موحد في تقييم البيئة الأمنية في المتوسط سواء على مستوى التهديدات و المخاطر أو على مستوى المصالح و الاهتمامات الاستراتيجية. (Fereiqnvnes, 2001, pp. 35- 6)

هذا الأمر جسّد كثيرا من الجانب الأوروبي وذلك بفتحه لحوارات أمنية مع دول جنوب المتوسط بصفة عامة، هذه الحوارات التي شرع فيها "اتحاد أوروبا الغربية" والمبنية على أساس مهمّات "بترسبرغ" كانت بمثابة اجتماعات ثنائية لتبادل وجهات النظر حول المسائل الأمنية والعسكرية ذات الاهتمام المشترك مثل الأمن في المتوسط، والمساهمة الميدانية من أجل الاستقرار في المنطقة وكذا شفافية النشاطات العسكرية، وهذا تفاديا للإدراكات الخاطئة للتهديد كما حدث لرد الفعل العربي. (عبد النور بن عنتر، ، ص.39).

ومن الوجهة الأوروبية أيضا، فإن انتهاء الحرب الباردة يجعل الفصل بين ضفتي المتوسط غير وارد، ذلك أن القضايا الأمنية والعسكرية المتوسطية غير قابلة للفصل ويجب النظر إلى المتوسط كمنطقة واحدة. (Ounais, 2001, p. 76)

ونظرا لكلّ ذلك و قصد شرح نشاطاته العسكرية التي رأت فيها الدول العربية المغاربية تهديدا لأمنها، قام "إتحاد أوروبا الغربية" بدعوة بعض الدول العربية لإرسال ممثلين عنها لحضور مناورات عسكرية في المتوسط تقوم بها قوات هذه المنظمة حيث

حضر ممثلون عن الجزائر والمغرب وتونس مناورات "ترامونتا 94" (الإسبانية- الفرنسية- الإيطالية) والتي تمحورت حول عمليات لإجلاء الرعايا، كما واصل "إتحاد أوروبا الغربية" مشاورته مع الدول العربية وقدّم توضيحات عن نشاطاته العسكرية في المتوسط؛ ففي الوقت الذي يتزايد حضور رعايا "الإتحاد الأوروبي" في الخارج نتيجة نمو النشاط التجاري والمبادلات الثقافية والسياحية يطرح انهيار النظم السياسية - الذي قد يحدث في مناطق عدة من العالم- مشاكل حماية رعايا "الإتحاد الأوروبي"، وفي كل الحالات ستكون مهمات الإنقاذ ضرورية ويكون استخدام القوات العسكرية لإجلاء الرعايا وحده هو القادر على ضمان حمايتهم في الوقت المناسب. (عبد النور بن عنتر، 1996، ص. 41).

هذه القراءة لمفهوم الأمن الأوروبي تعكس التطور الحاصل في إدراكات التهديد لدى الأوروبيين، والاتجاه أكثر فأكثر نحو توسيع مفهوم الأمن بإحداث قطيعة مع المقاربات التقليدية للأمن.

لذلك يمكن القول أنه رغم ضعف الإدراكات العربية لمفهوم الأمن إقليميا، فإن عسكرة المتوسط لا تعني تهميش الأطراف الفاعلة فيه، كما أنها لا تعني العمل على تحقيق الأمن بحرمان الآخرين منه.

المستخلص من هذا الورقة البحثية أنه منذ فترة تسعينيات القرن الماضي وإلى يومنا هذا شهد الاتحاد الأوروبي تطورا تكامليّا مستمرا حتى وصل إلى حدود التكامل والاندماج السياسي مرورا بتوحيد الرؤى الأمنية والعسكرية بين أعضاءه غير أن هذه الجهود لم تكن بمعزل عن المحيط الخارجي له سواء المحيط القريب الإقليمي منه والجواري أو البعيد، الذي أثر بشكل مباشر وغير مباشرة في صياغة الرؤى الأمنية الأوروبية التي كانت تبحث عن إيجاد التوافق بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه غير أنها لم تكن كذلك إلا للبحث عن مصالح الدول الأعضاء فيه وهو ما فسر في كثير من الأحيان

على أنه إقصائي خاصة في تعاملاته مع تركيا والضفة الجنوبية الغربية للمتوسط، وفي إطار هذا ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يراعي مصالح واهتمامات الدول المجاورة، وعدم البحث عن الأمن يستجيب لتطلعات وطموحات كل الشركاء الجهويين.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية:

1-عبد النور بن عنتر «الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، شؤون الأوسط، العدد 65، (سبتمبر 1996).

2-باللغة الإنجليزية:

2- Moshes, Arkady. (2011)." Russia in European Security Architecture: Contributor or Contender؟ ", in Riccardo Alcaro and Erik Jones," *European Security and the Future of Transatlantic Relations*. Roma, Edizioni Nuova Cultura-.

3- . Boening, Astrid B. (February, 2009). " The Mediterranean - Security Turnstile: An overview From the Barcelona Process to the Union for the Mediterranean. *Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series*. 9, (*3*). Published with the support of the EU Commission, p. 5.

4- Allison, Graham & Robert D. Blackwill. (October 2011)." Russia and U.S. National Interests: Why Should Americans Care؟ A Report of the Task Force on Russia and U.S. National Interests", *Belfer Center for Science and International Affairs*. Harvard University.

5- Fereiqnvnes, Isabel. (Juin, 2001). " The transatlantic link and European defense and security identity in the Mediterranean context",final rapport .NATO. EAPC Individual Fellowship.Ref .IP/ D16/2000/006.

6-Katinka Barysch, Steven Everts and Heather Grabbe," Why Europe should embrace Turkey", London, Centre for European Reform, SEPTEMBER 2005.

7-Meltem Müftüler-Bac , "Turkey's Role in the EU's Security and Foreign Policies", Security Dialogue vol. 31, no. 4, December 2000.

8-Richard J .Krickus, " Medvedev's plan: give Russia a voice but not a veto in a new European security system", Strategic Studies Institute, December 2009 , in

9-Sharyl Cross. " Russia and NATO Toward the 21st Century: Conflicts and Peacekeeping in Bosnia-Herzegovina and Kosovo", NATO-EAPC Research Fellowship Award Final Report NATO/Academic Affairs 1999-2001, Submitted in August 2001.

10-"Barcelona declaration ",Adopted at the Euro-Mediterranean Conference - 27-28/11/95

11-Giovanni Gasparini," Turkey and European security",in conference on" Turkey and European Security." Istituto Affari Internazionali (IAI), Rome and the Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV), Istanbul, 2006,
http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub958.pdf

12-Suhnaz Yilmaz," Turkey and the European Union ; security perspective" in", conference on "Turkey and European Security." Istituto Affari Internazionali (IAI), Rome and the Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV), Istanbul, 2006.

13-Vinod K. Aggarwal, "Analyzing NATO Expansion: An Institutional Bargaining Approach",Contemporary Security Policy ،Vol. 21, No. 2, August 2000.

3- باللغة الفرنسية:

14- Baranovsky Vladimir,"La Russie Et La Défense Européenne ", Politique Etrangère ,N1:/ 95, Printemps 1995.

15-Facon- Isabelle, " La Russie Vis-A-Vis De La PESD Et De L`IESD Et La Place De La Russie Dans L`Architecture De Sécurité Européenne Après Le 11septembre2001".

16-Fondation Pour La Recherche Stratégique, Déconmbre2002, P. 03. Sit Web : Www.Defense.Gouv.Fr

17-Gönül Vecdi," L'intégration De La Turquie A La Politique Européenne De Défense

18-La Turquie Dans Le Contexte Géopolitique Du 21e Siècle", Publié Avec Le Soutien Du Service De L'Education Permanente De La Communauté Française ,2009.

19-Ounais Abderraouf, " Sécurité Et Partenariat En Méditerrané", Défense Nationale, N : 1, Janvier 2001.

20-Texte Est Adapté D'une Intervention Prononcée Devant l'Assemblée Parlementaire De L'ueo, Le 1er Décenmbre 2003. Sur Sit :

Http://Www.Voltairenet.Org/Article11382.Html